«بوبيان» الأكبر مساحة و«فيلكا» الوحيدة المأهولة بالسكان

جزر الكويت.. ثروة حقيقية وواعدة تحظى باهتمام كبير من الدولة والمجتمع

■ اهتمام ومتابعة كبيرة من قبل الدولة للجزر خصوصا أنها تشكل محميات طبيعية لكثير من الكائنات الحية

جزيرة أم المرادم

جزيرة فيلكا

■ العنزي: هيئة البيئة شكلت لجنة وطنية لدراسة الجزر ووضع الخطط لإدارتها على النحو البيئي الأمثل

تتميز الكويت بجزرها التسع التي تحيط بها كما السوار في المعصم لتضفي اليها خاصية متعددة الاوجه بيئيا وجماليا وثقافيا وسياحيا وغيرها فضلا عما تتمتع به البلاد من موقع استراتيجي في المنطقة والعالم.

وتختلف هذه الجزر فيما بينها لناحية تكوينها ومساحاتها وخصائصها وموقعها من الشريط الساحلي وهي «بوبيان» و «فيلكاء و «وربة» و «كبر» و «عوهة» و «ام المرادم» و «مسكان» و «قاروة» و «ام النمل» الا أنها تشترك في انها تمثل قيمة خاصة بالنسبة للكويت وأهلها باعتبارها ثروة حقيقية وواعدة مستقبلا.

وتحظى الجزر التسع باهتمام ومتابعة كبيرين من قبل الدولة ممثلة بمؤسساتها ومختلف قطاعاتها الحكومية والاهلية فضلا عن الجهود التطوعية للمحافظة عليها وعلى مناطقها البحرية خصوصا انها تشكل محميات طبيعية لكثير من الكائنات الحية.

وتتميز «بوبيان» بأنها الاكبر مساحة بين تلك الجزر بينما «فيلكاء هي الوحيدة المأهولة بالسكان في حين تعد «وربة» محمية جيدة للطيور وفيها العديد من الاخوار المغطاة بمياه المد أما «كبر» فهي الاكثر احاطة بالمستعمرات المرجانية بينما «عوهة» افضل الاماكن لصيد الاسماك. في موازاة ذلك اشتهرت «ام المرادم» منذ القدم بوجود اللآلئ بينما تتركز في «مسكان» الملاحف البحرية في حين «قاروة» هي أصغر الجزر واكثرها توغلا داخل البحر اما «ام النمل» فيعود تاريخها الى العصر البرونزي واكتشفت فيها آثار تعود الى العصر العباسي.

وعن واقع هذه الجزر قال نائب المدير العام للهيئة العامة للبيئة للشؤون الفنية والرقابة البيئية بالوكالة المهندس محمد العنزي لوكالة الانباء الكويتية «كونا» ان الهيئة شكلت اللجنة الوطنية لمتابعة الوضع البيئي في الجزر الكويتية وتعنى بدراسة ومراقبة ووضع الخطط والمقترحات الكفيلة بإدارتها على النحو البيئي الامثل.

وأضاف العنزي ان اللجنة تهدف الى اعلان الجزر مناطق محمية يتم تنظيم اجراءات الدخول اليها بالتنسيق مع الجهات المختصة في الدولة وهي الجمعية الكويتية لحماية البيئة وجامعة الكويت ولجنة متابعة القرارات الامنية التابعة لمجلس الوزراء والهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية ووزارات المواصلات والداخلية «الادارة العامة لخفر السواحل» والدفاع ومعهد الكويت للابحاث العلمية ومركز العمل التطوعي.

وعن اجراءات اللجنة أوضح انها قامت في الاعوام الماضية بدراسة وضع الجزر من خلال الصور الجوية وحصر وتوثيق الحياة الفطرية في كل جزيرة ومسح ميداني يتضمن جمع العينات واجراء التحاليل والدراسات اللازمة لمكوناتها فضلا عن تحديد المشكلات التي تواجه نظامها البيئي ومكوناتها الحية وغير الحية مع تحديد انواعها والمواسم المختلفة.

وذكر ان اللجنة تختص كذلك بالرقابة البيئية من خلال تحديد آلية العمل لتنظيم أعمال وزيارة الجزر والابلاغ عن التجاوزات البرية والبحرية ومعايير العقوبات والقوانين اضافة الى التنسيق مع الجهات الرسمية لمراقبة الوضع كل بحسب اختصاصاتها كمراقبة الملاحة والسفن والمراكب وادارة المحميات بالتنسيق مع الجهات المختصة. وبين ان اللجنة ما زالت تراقب الجزر وتضع اشتراطات بيئية خاصة بتنظيم الاعمال والاستخدامات فيها و تحديد المواقع المتضررة من الشعاب المرجانية ومنع التواجد فيها أو الرسو قربها لاعطائها الفرصة للتأهيل بطرق طبيعية وهندسية وفنية كما تتعاون اللجنة مع وسائل الإعلام للاعلان عن أوقات زيارتها وتعميم قوانين حمايتها واشتراطاتها.

من جانبه قال الامين العام المساعد للجمعية الكويتية لحماية البيئة المهندس عبد الامير الجزاف ان الجمعية مهتمة جدا بوضع خطط وبرامج متنوعة خاصة بتلك الجزر تشمل مشاريع كبيرة قدمتها فرق ولجان تخصصية مكونة من نخب وطنية في مجالات حماية الحياة الفطرية والغوص والانشطة ورصد وحماية الطيور والدراسات البيئية.

وأضاف الجزاف في تصريح مماثل لـ «كونا» ان السنوات الاربع الاخيرة شهدت مشاريع كبيرة ومميزة لفريق الغوص التابع للجمعية أبرزها مشروع استزراع المرجان في محيط جزيرة ام المرادم عام 2011 على مساحة 200 متر مربع. وأوضح أن الفريق استخدم تقنية الـ «بيوروك» للمرة الاولى في البلاد لاستزراع المرجان لافتا الى ان المرحلة الاولى من المشروع شهدت انزال 50 هيكلا بقياس ثلاثة أمتار مربعة لكل واحد منها وعمل المشروع على تعويض معظم الشعاب التي تم تدميرها من قبل.

وذكر أن الفريق قام أيضا باستزراع المرجان بالتقنية نفسها في «قاروة» بمساحة 750 مترا مربعا حيث تما المرجان بكفاءة ومعدل كبيرين خلال فترة لا تتجاوز شهرا ونصف الشهر مبينا ان الفريق يعكف حاليا على اعداد وتجهيز عدد اخر من الهياكل المرجانية لانزالها في محيط بقية الجزر. وأشار الى تولي الجمعية ادارة لجنة وطنية من العديد من الجهات في البلاد للرصد البيئي لمتابعة ظاهرة ابيضاض الشعاب المرجانية في الكويت عام 2010 وتم رصدها في عشرة مواقع فضلا عن تحديد البحث الميداني وامتداده في كل منطقة.

وقال الجزاف ان الجمعية وضعت طرقا وآليات للتصوير الفوتوغرافي و تصوير الفيديو وفقا لخطي العرض و الطول للموقع اضافة الى جمع العينات للتحليل والدراسة ووضع مجسمات بحرية في المواقع لمتابعة الحالة ووضع خطط للمعالجة بالمشاركة مع الجهات المعنية.

وأشار الى أن الجمعية دعت الى تشكيل لجنة وطنية تضم شخصيات رسمية وأكاديميين وباحثين لوضع دراسة عمليات الترسيب والتحر التي تتعرض اليها سواحل «قاروة» كما اصرت الجمعية على حماية التنوع الاحيائي لجزيرة «كبر».

وذكر أن الجمعية قامت خلال العامين الماضيين بطلعات جوية عديدة لرصد الوضع البيئي للجزر الكويتية وسواحلها ومحيطها للكشف المبكر عن اي تجاوزات وسلبيات تهددها وتضمان توفير حشد اعلامي للتوعية بالمحافظة عليها.

وبين أن فريق رصد وحماية الطيور بالجمعية يقوم بجولات ميدانية ايضا وفقا للتوزيع الجغرافي للجزر لمتابعة الطيور المهاجرة والمستوطنة فيها ووضع تقارير احصائية خاصة بعمليات التعشيش والتفريخ والتوطين.

وأضاف الجزاف ان فرق الجمعية الاخرى تقوم بتثبيت لوحات ارشادية توعوية على الجزر اضافة الى رفع المخلفات عن الشعاب المرجانية خصوصا شباك الصيد وانقاذ كائناتها البحرية ورصد وتقييم حجم المرابط عليها.

من جهته اكد رئيس فريق الغوص الكويتي التابع للجمعية التطوعية البيئية وليد الفاضل حرص الفريق منذ بداية اعماله أواخر ثمانينيات القرن الماضي على الاعتناء بتلك الجزر ورعايتها وتأهيلها بمختلف أنواعها المرجانية والرملية والطينية.

وقال الفاضل لـ «كونا» ان الفريق قام بأنشطة ومشاريع عدة تساعد في حماية هذه الجزر أبرزها رفع اطنان من المخلفات والشباك عن الشعاب المرجانية بجهود تطوعية وتعاون جهات حكومية مثل جزيرة «مسكان» التي تم رفع أكثر من 40 طنا من المخلفات من سواحلها حتى عادت نظيفة.

واضاف ان الفريق قام ايضا بعمل مرابط بحرية في أماكن الشعاب المرجانية بالجزر حفاظا عليها من رمي الصيادين المرساة «البوية» التي تعمل على تدمير الشعاب المرجانية اضافة الى تنظيف سواحلها من مختلف المخلفات الاخرى.

وأوضح ان الفريق نفذ كذلك مشاريع خاصة بحماية الكائنات البحرية أبرزها حماية السلاحف من جزيرة «قاروة» وانقاذها كما خصص جهوده بالاعتناء بالشعاب المرجانية من خلال استزراع المكسورة منها أو المهملة.

وذكر ان الفريق اقام حملة توعوية لجميع الصيادين والغواصين بهذه الجزر للاعتناء بالشعاب المرجانية والابتعاد عن التأثير السلبي عليها كما أصدر الفريق أفلاما وناقية توعوية عن جزر مسكان وفيلكا وأم النمل انطلاقا من أهمية حمايتها والحفاظ على الحياة الفطرية فيها.

واستعرض جهود الفريق ايضا من خلال انتشال العديد من القوارب والسفن من سواحل جزيرة بوبيان التي كانت تؤثر سلبا على البيئة البحرية مؤكدا حرص الفريق على اصدار الكثير من المطبوعات التي تحمل معلومات وصورا عن الجزر الكويتية التسع لزيادة الوعي البيئي وتبيان جمالياتها.

وأشار الى أن الفريق لديه قياسات لجميع الجزر وتتبع حركة الرمال فيها ومعرفة المتغيرات فيها خصوصا جزر كبر وقاروه وام المرادم ومقارناتها بالرسومات والصور المباشرة للاقمار الصناعية ويتم تزويد الجهات المختصة بهذه المعلومات العلمية المهمة.

تتمات

«فيتو» ضد

المحكمة الدستورية، الذي اقرته اللجنة اخيرا، ويقضي بحق الافراد في اللجوء الى هذه المحكمة مباشرة، والمزمع عرضه على جدول اعمال مجلس الامة في جلسته المقبلة.

وقال رئيس اللجنة النائب مبارك الحريص في تصريح إلى الصحافيين، ان مجلس القضاء ابدى بعض التحفظات على المقترح، وستصل اللجنة قدر الامكان الى توافق بشأنه، حتى يعرض تقريرها في الجلسة المقبلة للمجلس، وتضمن صدور هذا القانون، كما تتمسك به وفق الضوابط الكاملة، لئلا يكون هناك اغراق في الطعون أمام المحكمة الدستورية كما يعتقد مجلس القضاء.

وأشار الحريص إلى رفض اللجنة طلب النيابة العامة رفع الحصانة النيابية عن النائب حمدان العازمي، «لتوافر الكيدية في الشكوى المقدمة»، موضحا كذلك ان اللجنة ناقشت تقريرها الـ57 بشأن الاقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام مرسوم بقانون رقم 40 لسنة 1980 بإصدار قانون تنظيم الخبرة، وقررت تأجيل البت فيه حتى سماع وجهة نظر مجلس الخدمة المدنية، للوصول الى توافق بشأنه لئلا يصدر مشوبا بعيب.

وأوضح أن هذا القانون سبق عرضه على مجلس الامة، وتم سحبه بقرار من رئيس اللجنة التشريعية في الجلسة الماضية لاعتبار وجود مطالبات بتصويب بعض ما ورد في القانون، حتى يخرج بصيغة أفضل وذلك بالاتفاق مع الخبراء.

وذكر أن اللجنة ناقشت ايضا الاقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم 39 لسنة 1980 بشأن الاثبات في المواد المدنية والتجارية، وقررت تأجيل النظر بالتعديل المتعلق بنقل الاثبات من محكمة الامور المستعجلة الى محكمة الامور الوقتية، وذلك حتى سماع وجهة نظر مجلس القضاء للوصول الى اتفاق او توافق بهذا الشان.

من جهة أخرى أعلن وزير الاشغال العامة ووزير الكهرباء والماء عبدالعزيز الابراهيم اتفاق «الاشغال» مع لجنة المرافق العامة البرلمانية، على كل مواد المشروع والاقتراحات بقانون بشأن انشاء الهيئة العامة للطرق والنقل البري، عدا المادة الرابعة المتعلقة بفصل الطرق الرئيسية عن المحلية.

وقال الابراهيم في تصريح للصحافيين بمجلس الامة أمس ان الحكومة متمسكة برأيها بشأن المادة الرابعة من القانون، في أن تكون الهيئة مسؤولة عن تنفيذ وادارة وتطوير جميع المشاريع الواقعة ضمن حرم جميع أصناف الطرق «عدا الطرق المحلية»، وان تظل ضمن مسؤولية وزارة الأشغال العامة.

وأكد أن الاختلاف في وجهات النظر بين الحكومة واللجنة في شان مواد القانون سيحسم من خلال تصويت مجلس الأمة، معربا عن الشكر لاعضاء اللجنة ولفريق وزارة الاشغال على انجاز التقرير بصيغته النهائية والوصول الى شبه اتفاق بشأنه.

وذكر أن الحكومة ترى وفق مشروعها الذي قدمته عام 2011 أن الطرق المحلية اقل تكلفة وكثافة مرورية، كما تأخذ وقتا أكبر في الانجاز من الطرق الرئيسية، فضلا عن تداخل اعمالها مع العديد من وزارات الدولة، وعليه جاء المشروع ليعهد بالطرق الرئيسية الى الهيئة، كونها أكثر كثافة بنسبة 80 في المئة عن الطرق المحلية، كما أن كلفتها المالية ضعف الطرق المحلية.

من جانبه أوضح رئيس لجنة المرافق العامة البرلمانية النائب عادل الخرافي ان الخلاف بين اللجنة والحكومة بشان المادة الرابعة من القانون لم يحسم بعد، والأمر متروك للمجلس للتصويت عليه.

واضاف أن لجنة فرعية ضمن لجنة المرافق عقدت اجتماعا بحضور وزير الاشغال العامة وناقشت مواد قانون الهيئة العامة للطرق، وتم التوافق على جميع مواد القانون باستثناء المادة الرابعة منه مبينا أن مجلس الأمة سبق أن صوت في المداولة الاولى للقانون على تبعية جميع الطرق الرئيسية والمحلية للهيئة، لا لوزارة الاشغال العامة.

وأكد أن اللجنة ستتعاون مع الحكومة في انجاز هذا القانون، كون الهدف منه حل مشكلة المرور وليس تعقيدها، مبينا ان اللجنة متمسكة بوجهة نظرها بشان ضم جميع الطرق الى الهيئة، لتكون المسؤولة وحدها عن جميع الطرق في البلاد باعتبارها شبكة متصلة مع بعضها بعضا.

الخالد: الصين

واشار الى ان الوفد الكويتي تبادل وجهات النظر مع الجانب الصيني حول القضايا الاقليمية، ومنها ملف ايران النووي والقضية الفلسطينية وتدهور الاوضاع في سوريا واليمن وليبيا وغيرها من مناطق العالم.

واوضح ان الجانبين استعرضا الانتخابات الاخيرة في جمهورية مصر العربية، ورغبتهما في استكمال مصر خارطة المستقبل، كونها ركيزة الامن الاستقرار في المنطقة مؤكدين حرصهما على استعادة مصر لدورها القيادي والريادي.

وافاد بان الجانبين بحثا ايضا مجالات التعاون بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وجمهورية الصين، باعتبار ان الكويت هي رئيس الدورة الحالية للمجلس، ومنها بحث استئناف مفاوضات التجارة بين دول المجلس والصين، والتي يحرص الجانب الصيني على تعزيزها.

وحول آفاق التعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدين، اعرب الشيخ صباح الخالد عن الامل في زيادة التبادل التجاري مع الصين، من خلال توسيع آفاق التعاون في المجالات المتعددة، في وقت تخطى حجم التجارة مع الصين حاجز 12 مليار دولار العام الماضي.

واشار الى ان زيارة سمو رئيس مجلس الوزراء الى الصين تتزامن مع اقامة المنتدى العربي – الصيني الذي يفتتح اعماله غدا بحضور الرئيس الصيني شي جين بينغ، مشيرا الى ان سمو رئيس مجلس الوزراء سيلقي كلمة في حفل افتتاح المنتدى، كون الكويت تترأس القمة العربية في دورتها الحالية.

واوضح أن حجم التبادل التجاري بين الدول العربية والصين بلغ اكثر من 238 مليار دولار العام الماضي، معربا عن الامل بان ينعكس هذا التعاون على نمو العلاقة وتطورها بين الجانبين العربي والصيني.

من جهة أخرىأوضح تقرير بثته «كونا» أمس أن الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية قدم 37 قرضا لتمويل مشاريع حيوية في مختلف القطاعات بجمهورية الصين الشعبية وبقيمة اجمالية بلغت 280 مليون دينار كويتي «نحو 952 مليون دولار امريكي» منذ عام 1982.

وكانت العلاقات الكويتية-الصينية توطدت على مدى سنوات طويلة حيث وضعت اللبنة الاولى للعلاقة عندما قام الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح امير دولة الكويت الراحل بزيارة رسمية الى الصين عام 1964 وكان حينها وزيرا للمالية.

وتجلى عمق العلاقات الكويتية – الصينية في مظاهر عدة من ابرزها كان في التعاون المثمر والبناء القائم بين الصين والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية والذي بدأ في عام 1982 بالتوقيع على اول اتفاقية قرض بين الصين والصندوق والتي سهم الصندوق بمقتضاها في تمويل مشروع مصنع اسمنت «ننلو» بقيمة بلغت نحو 14 مليون دينار «نحو 47.5 مليون دولار».

مجلس التعاون

وأشارت الصبيح الى «وجود اقبال متزايد من دول المجلس وغيرها من الدول على هذه النماذج، سعيا لسد الفجوة بين العرض والطلب في اسواق العمل، مع ضمان حقوقهم كافة وحمايتها وادراك دول المجلس لمسؤوليتها في تمكين هذه العمالة من الاستفادة القصوى من اقامتها، والابتعاد عن أي انتقاص قد ينال من حقوقها مع الالتزام بالتطوير لمنظوماتها التشريعية والرقابية».

واكدت ان «التقييم الموضوعي لمخرجات وجود العمالة الوافدة يجزم بأن الغالبية العظمى منهم تصل الى غاياتها المشروعة وتحقق أهدافها المقبولة من الاقامة بدولنا وهذا ما اكدته أبحاث ودراسات علمية متعددة تتمتع بالاستقلالية والحيادية وان كل ذلك يتحقق على نطاق واسع على الرغم من التحديات التي تقترن باستضافة ملايين من العمال الأجانب من أكثر من 100 دولة».

«الداخلية» للمواطنين

وقال مدير ادارة العلاقات العامة والتوجيه المعنوي والاعلام الامني بالانابة العميد عادل الحشاش في تصريح له أمس أن جرائم النصب والاحتيال الالكتروني ازدادت أخيرا ودخلت مرحلة الاحتراف، بعد أن تم تشكيل عصابات دولية منظمة تعمل خارج الحدود، وتصطاد ضحاياها عبر الانترنت من مختلف دول العالم.

وأوضح العميد الحشاش أن الحملة تشمل التوعية في مختلف وسائل الإعلام، علاوة على تفعيل الحملة عبر مواقع التواصل الإجتماعي، كما تشمل توزيع بروشورات توعوية واعلانات «رول اب» في المؤسسات والجهات الحكومية في جميع مناطق الكويت.

ودعا الشباب والاطفال من الجنسين متصفحي ومستخدمي المواقع الالكترونية، الى التأكد أولا من مصدر الرسائل في حال طلب بيانات شخصية وحسابات مصرفية، مطالبا في الوقت ذاته بعدم الدخول الى المواقع المشبوهة وغير معلومة المصدر، أو تبادل الملفات الشخصية الحساسة لعدم اتاحة الفرصة للمحتالين لبيع البيانات الشخصية والحسابات السرية.

«الكهرباء» وقعت

الكهربائية وتقطير المياه بقيمة 73.8 مليون دينار كويتي.

وقالت وزارة الكهرباء والماء في بيان صحافي ان المشروع يهدف الى تحديث ثماني توربينات بخارية و مولداتها الكهربائية في محطة الدوحة الغربية بقدرة 300 ميجاوات للوحدة الواحدة بطاقة اجمالية 2400 ميجاوات.

واضافت ان هذه التوربينات بالاضافة الى توليد الطاقة الكهربائية تقوم ايضا بتزويد البخار اللازم للمقطرات البالغ عدد 16 مقطرة والتي تقوم بإنتاج المياه بطاقة اجمالية 110 ملايين جالون امبراطوري يوميا.

السيسي يؤدي

المصرية والمتحدث الرسمي لها المستشار ماهر سامي، في تصريح لوكالة أنباء الشرق الأوسط، أن مراسم اداء اليمين الدستورية ستجري بقاعة الاحتفالات الكبرى داخل مقر المحكمة في تمام الساعة العاشرة والنصف من صباح الأحد.

اضاف سامي أن مراسم اداء اليمين الدستورية ستشهد حضور المستشار عدلي منصور بوصفه رئيس الجمهورية المؤقت، ورئيس الوزراء المهندس ابراهيم محلب، وأعضاء الحكومة الحالية بكامل تشكيلها، وشيخ الأزهر الشريف الدكتور أحمد الطيب، وبابا الاسكندرية وبطريرك الكرازة المرقسية البابا تواضروس الثاني.

واشار الى ان مراسم اداء اليمين سيحضرها ايضا العديد من الشخصيات العامة والسياسية، يتقدمهم الأمين العام لجامعة الدولة العربية الدكتور نبيل العربي، ورئيس لجنة الخمسين التي تولت وضعت الدستور الجديد للبلاد عمرو موسى.

محكمة مصرية

ويتعين أن يدفع كل من المتهمين غرامة قدرها 50 الف جنيه مصري (حوالي سبعة آلاف دولار)، بحسب الحكم الصادر عن محكمة جنح الأربعين بمحافظة السويس.

وتصنف السلطات المصرية جماعة الإخوان المسلمين «جماعة إرهابية»، وتحملها المسؤولية عن الكثير من أعمال العنف التي شهدتها البلاد خلال الأشهر الأخيرة.

لكن الجماعة دأبت على التأكيد على «سلمية» فعاليتها الإحتجاجية.

وشهدت مصر الكثير من أعمال العنف منذ إطاحة الجيش بالرئيس محمد مرسي من سدة الحكم في غمرة تظاهرات واسعة مناهضة له.

والقى القبض على المئات من أعضاء وانصار جماعة الإخوان المسلمين، وعلى رأسهم مرشد الجماعة محمد بديع.

لكن انصار الجماعة ما زالوا يخرجون في مظاهرات محدود من حين لأخر للمطالبة بعودة مرسي إلى الرئاسة.

وكان الرئيس المنتخب عبد الفتاح السيسي قد تعهد خلال حملته الانتخابية بأنه «لا مصالحة» مع جماعة الإخوان المسلمين.

اليمن: اتفاق

مسؤولين حكوميين ومسلحي متمردي انصار الله «على إنهاء العنف» في محافظة عمران، شمالي اليمن.

وقالت وكالة الأنباء اليمنية الرسمية سبأ إنه بدأ سريان الاتفاق منتصف اليوم بتوقيت اليمن التاسعة صباحا بتوقيت غرينتش.

ونقلت «بي بي سي» عن مراسلها في اليمن أن لجنة رئاسية ستشرف على تنفيذ الاتفاق. وينص الاتفاق على «وقف الحشود والتعزيزات العسكرية من الطرفين، ونشر مراقبين عسكريين غير مسلحين لطرف للإشراف على وقف إطلاق النار، وانسحاب المسلحين الحوثيين من السجن المركزي وموقع (سحب) وتسليمهما للشرطة العسكرية».

وحسب الاتفاق أيضا، فإنه سيعاد فتح طريق (عمران- صنعاء) على أن تتولى الشرطة العسكرية مسؤولية تأمينه».

ولم يصدر تعليق فوري من الحوثيين على إعلان وزارة الدفاع وقف القتال. وكانت السفيرة البريطانية في صنعاء دعت، في تصريح لبي بي سي، الطرفين إلى وقف القتال والبدء في حوار سياسي لإنهاء التوتر مع الحوثيين في محافظة عمران.

ليبيا: نجاة

في مصراته بالرصاص، بعد اجتماع حضره في مدينة سرت شرقي البلاد.

و قال المتحدث باسم الصليب الأحمر لمراسلة «بي بي سي» في ليبيا رنا جواد إن الموظف الذي لقي مصرعه سويسري الجنسية، وإنه مات متأثرا بجراحه دون مزيد من التفاصيل.

ويقود حفتر ما يطلق عليه «عملية الكرامة» لـ«تطهير» ليبيا من الميليشيات الإسلامية، التي قال إن ضعف الحكومة المركزية في العاصمة طرابلس فشل في السيطرة عليها.

وشنت قوات حفتر الشهر الماضي هجمات جوية وبرية على مليشيات مسلحة في بنغازي خلفت نحو 70 قتيلا.

ويرغب حفتر في أن تعين الهيئة القضائية حكومة آزمة تشرف على إجراء انتخابات، بعدما اتهم مسؤولين ليبيين «بتغذية الإرهاب».

وأعلنت عشرات الجهات الحكومية دعمها لحفتر.

لكن الحكومة الليبية قالت إن الحملة التي يشنها حفتر تمثل «محاولة انقلابية» وأمرت باعتقال المشاركين في حملته.

وتشهد ليبيا اضطرابات بعد مرور ثلاث سنوات على انطلاق الحملات الجوية التي شنها حلف شمال الأطلسي «الناتو» وأطاحت بنظام العقيد معمر القذافي. وأدى انهيار حكم القذافي إلى نشوب اضطرابات في ليبيا، الأمر الذي ترتب عليه تعثر مؤسسات البلاد.

من ناحيته أكد اللواء المتقاعد، خليفة حفتر، في أول تصريح صحافي له عقب محاولة اغتياله لإذاعة «المرج» المحلية، أنه بخير، متوعدا «الإرهابيين» بحرب شرسة. وقال حفتر في تصريحه إن عملية الكرامة مستمرة لتحقيق أهدافها حتى يغادر هؤلاء ليبيا أو تقع تصفيتهم جميعا، موضحا أن «الإرهابيين» لن يصلوا إطلاقا إلى أهدافهم. وقال: «سوف تنهي الإرهاب والتطرف، والأيام كفيلة بأن تريهم الرد».

كما وجه حفتر رسالة إلى أبناء ليبيا قال فيها: «نحن بدأنا هذا العمل إرضاء لشعبنا الذي تضرر من هذه العصابات الإرهابية، وأشكر قبائلنا الطاهرة، وأبناءنا الذين ساندونا وفوضونا لمحاربة الإرهاب».

واختتم تصريحه بقوله: «نحن ندفع كل ما نستطيع لدحر الذين استنجدوا بكلابهم من الدول الأخرى».